الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية

من منطلق حقوق الإنسان

٢٠١٢

– ملخص –

اعداد

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)

بدعم من

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية
NGO Development Center

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

تمهيد

في عام 1997، قام معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) بإصدار أول تقرير للبيئة تحت عنوان "الواقع البيئي الراهن في الضفة الغربية". وقد تم إعداد هذا التقرير استناداً إلى المعلومات البيئية التي تم دمجها بنظام معلومات بيئي (EIS). وقد شمل التقرير وصفاً عاماً وتقييماً للحالة البيئية بالإضافة إلى بعض الإجراءات المستقبلية التي يجب إتباعها لحماية والحفاظ على البيئة في الضفة الغربية. في السياق نفسه، وبعد مرور 10 أعوام ، قامت أريج بإصدار كتاب محدث للواقع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 2007. حيث شمل التقرير على تقييم شامل للوضع البيئي من خلال دراسة الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية بالإضافة إلى دراسة الضغوطات والمؤثرات التي تتعرض لها النظم البيئية الفلسطينية والعلاقة بين التدهور البيئي في الأراضي الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي. كما وتطرق التقرير الى السياسات والاستراتيجيات الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بالبيئة. كما أحتوى على توصيات وإجراءات لحماية البيئة الفلسطينية التي يمكن تبنيها من خلال الخطط التنموية المستقبلية سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الوطني. كما هدفت الدراسة إلى تطوير قاعدة بيانات بيئية حديثة لمراقبة ومتابعة حالة البيئة.

الآن في عام 2011، اتخذ المعهد مبادرة لتحديث وتطوير التقرير الخاص بالوضع البيئي لإدراج تسلسل زمني شامل للحالة البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذه المرة، وللمرة الأولى، اعتمدت هذه الدراسة على النهج القائم على حقوق الإنسان التي كفلتها الشرائع الدولية، بدلا من تبني النهج السائد القائم على الاحتياجات الآنية للإنسان. **"للإنسان حق أساسي في الحرية، والمساواة وظروف عيش مناسبة، في بيئة ذات نوعية تتيح حياة الكرامة والرفاه، وهو يتحمل مسؤولية جليلة في حماية بيئته وتحسينها للجيل الحاضر وللأجيال المقبلة" إعلان ستوكهولم (1972).**

تم إعداد التقرير الخاص بالوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان التي كفلتها الشرائع الدولية، 2011 بدعم من مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية (NDC) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC). يهدف هذا التقرير إلى تقييم ووصف الوضع البيئي الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة للعام 2011، والربط بين الجوانب البيئية وحقوق الإنسان، إضافة إلى عرض القوانين والاتفاقيات الدولية التي تؤمن الحق في العيش ببيئة صحية وآمنة. كما وهدف التقرير إلى تقييم الآثار المترتبة على الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق البيئية للإنسان الفلسطيني، والعلاقة المتبادلة بين الانتهاكات الإسرائيلية وتدهور الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بالإضافة إلى ذلك تم تحليل اتجاهات المؤشرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من 2007 إلى 2010. كذلك يعرض التقرير الجوانب القانونية والمؤسساتية للقطاعات ذات الصلة بالبيئة الفلسطينية. ويخلص التقرير إلى جملة من التوصيات لرصد التدهور البيئي في الأراضي الفلسطينية والعمل على اخذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة. كما وتهدف هذه الدراسة إلى رفع الوعي البيئي المجتمعي من خلال التعرف على الوضع البيئي الراهن بغية إنجاح السياسات الرامية إلى المحافظة على البيئة وضمان التنمية المستدامة التي تدعو إلى مستقبل يتم فيه موازاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة. ولضمان وصول التقرير لصناع القرار وجميع العامة والمعنيين بالاستفادة منه، سوف يتم وضع التقرير على الموقع الالكتروني للمعهد.

التنمية المستدامة وحقوق الانسان

يشكل موضوع التنمية بمختلف مفاهيمه أهمية بارزة على الصعيد الدولي، وخاصة في الآونة الأخيرة حيث لوحظ اهتماما دوليا متزايداً موجهاً نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية كلها عوامل أدت إلى تغير النظرة العامة والاعتراف بأن المشاكل البيئة لا تنفصل عن مشاكل الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، حيث أن كثيرا من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم. تم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة في تقرير بروندتلاند الشهير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في عام 1987 **"التنمية التي تفي وتلبي احتياجات الحاضر دون المجازفة والمساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء وتلبية احتياجاتها"** (اللجنة العالمية للتنمية والبيئة).

إن العلاقة بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان علاقة وثيقة ومترابطة. فالإنسان هو أحد عناصر البيئة بمفهومها الشمولي وهو الوحيد القادر على إحداث تغييرات جذرية في الإتزانات الطبيعية والحيوية القائمة في الطبيعة من خلال استغلاله لعناصر البيئة الحية وغير الحية لخدمة أغراضه. والإنسان في نفس الوقت هو محور عملية التنمية الشمولية وهدفها ولذلك فإن التنمية المستدامة بمفهومها الأساسي تتطلب أن يعمل كل جيل بالتناسب مع الزيادة السكانية وان يستند إلى منطق التوزيع العادل وتحسين نوعية الحياة، وذلك في توازي تام مع عملية التطوير والنمو الاقتصادي دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية. وبهذه الصيغة تكون التنمية موجهة لفائدة المجتمع مع الآخذ بعين الاعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة وهذا ما يعطيها طابع الاستدامة. ومن هذا المنطلق فان الحق في التنمية كما تم أعلنه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986 هو حق غير قابل للتصرف.

المادة 1 :

1. الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.
2. ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضا على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

المادة 2:

1. الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه
2. يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية، فرديا وجماعيا، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلا عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده
3. يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية. من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

إن المجتمع المستدام هو الذي يزدهر لأنه يبني توازنا فعالا مدعما بالتبادل بين الرخاء الاجتماعي والفرص الاقتصادية وجودة البيئة. ففي المجتمع المستدام، يجب أن تأخذ القرارات بعين الاعتبار التأثيرات والنتائج على المدى البعيد؛ وترابط النظم الطبيعية والاجتماعية؛ ويجب أن تتم ضمن عملية صنع قرار شفافة وشاملة مبنية على المشاركة؛ وتأخذ أيضا بعين الاعتبار العدل بين مختلف شرائح المجتمع وفي نفس الوقت العدل بين الأجيال؛ وتوقع المشاكل ومنعها قبل أن تظهر.

الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية عام 2010

الواقع الجيوسياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

كانت و مازالت المستوطنات الإسرائيلية المقوم الأساسي للصهيونية التي اعتبرت استيطان الأرض المقدسة أو فلسطين التاريخية حقها غير القابل للتصرف حتى ما قبل وجود دولة إسرائيل. وبعد حرب عام 1967 استولى الجيش الإسرائيلي على أراضي الضفة الغربية و قطاع غزة و شرع بوضع خطط لاستيطان الأراضي بكل وسائل القوة و الخداع. و لكن ملكية الأراضي غير القابلة للنقاش للسكان الفلسطينيين شكلت العائق الأساسي في وجه مخططات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والرامية إلى استغلال هذه الأراضي وفق مأربها. وبالرغم من ذلك شرعت إسرائيل في خطتها الاستيطانية، ومنذ ذلك الوقت شكلت المستوطنات عنصراً من عناصر خطة عمل الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة، على أمل أن تمنع قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً وقابلة للحياة في المستقبل بما في ذلك على ارض القدس الشرقية المحتلة أيضا. وعلى الرغم من عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية بحسب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة 1947- الفقرة 47- تستمر إسرائيل في بناء المستوطنات متجاهلةً نتائجها. بالرغم من أن الخطوات الإسرائيلية هي ضرب بعرض الحائط لكل من القرارات الشرعية الدولية، ما زالت إسرائيل مستمرة في تنفيذ مخططاتها الأحادية الجانب وبناء منطقة العزل العنصرية من خلال مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لصالح الجدار العازل والمستوطنات والطرق الالتفافية التي ستمنع أي نوع من التوسع في المستقبل وسوف تضع عملية التنمية واستدامة الدولة الفلسطينية في خطر. لقد أصبحت المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أبرز مظاهر التشويه والتدمير للبيئة الفلسطينية، بل وأخطرها على الإطلاق، فالاستيطان يعني السيطرة على الأرض والموارد، وهو بهذا يشكل ذروة الاحتلال وجوهر الفلسفة التي قامت عليها دولة إسرائيل، وحلقة من مسلسل الاستخفاف "الإسرائيلي" بقرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة بما فيها "قرار مجلس الأمن رقم 446 (عام 1979)" والذي "أقرّ بأنّ السياسات والإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة وأراضٍ عربية أخرى محتلة منذ 1967 لا تستند إلى أي أساس قانوني وتشكّل عائقاً خطيراً تجاه عملية تحقيق سلامٍ شاملٍ وعادلٍ ودائم في الشرق الأوسط". كذلك قرار مجلس الأمن رقم 452 (عام 1979) و الذي يدعو "حكومة وشعب إسرائيل، على وجه السرعة، إلى وقف أنشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، بما في ذلك القدس". وقرار مجلس الأمن رقم 465 (عام 1980) الذي طالب إسرائيل بوقف الاستيطان والامتناع عن بناء مستوطنات جديدة وتفكيك تلك المقامة منذ ذلك الحين. وبناء على ما تقوم به إسرائيل من بناء استيطاني وبناء الجدار الفاصل, فانه يتضح بما لا يترك مجالا للشك بأنه ليس هناك أي دليل على أن دولة الاحتلال الإسرائيلي لديها النية لوقف النشاطات الاستيطانية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية أو حتى إبطاء البناء فيها. فمنذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، تضاعف البناء الاستيطاني غير القانوني الذي شمل مصادرة الأراضي الفلسطينية لاستيعاب هذا التوسع و بناء الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات شتى كما بينته الدراسة. كما ازداد عدد المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون بصورة غير قانونية في المستوطنات الإسرائيلية

في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليتجاوز ال620,000 ألفا، علاوة على ذلك، فقد تسارعت وتيرة تشييد البنى التحتية للمستوطنات, مثل شق الطرق الالتفافية الإسرائيلية التي تربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض، الأمر الذي يقسم التجمعات الفلسطينية عن بعضها، ويُقيّد النمو الطبيعي للمدن والبلدات الفلسطينية وإمكانية الوصول إلى موارد المياه والزراعة وتعيق النمو الاقتصادي.

الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية في العام 2010 بحوالي 4.1 مليون نسمة وذلك حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من أصل حوالي 11 مليون فلسطيني في العالم. وبحسب التقديرات بلغ عدد سكان الضفة الغربية 2.5 مليون نسمة في حين بلغ عدد سكان قطاع غزة 1.6 مليون نسمة. وتبلغ نسبة الجنس في الأراضي الفلسطينية 103.1 ذكر لكل 100 أنثى. ويبين الهرم السكاني أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، حيث تشكل الفئة العمرية من 0-14 سنة ما يقارب 43.1% من مجموع السكان وهذا نتيجة لمعدل النمو المرتفع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي يعتبر من أعلى معدلات النمو في العالم، إذا بلغ عام 2010 3.3% في قطاع غزة مقابل 2.7% في الضفة الغربية. وبحسب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها 5 مليون نسمة موزعين على الدول العربية والعالم، وقد شكل اللاجئين المقيمين في الضفة الغربية ما نسبته 16% من العدد الإجمالي اللاجئين . قد شهدت المناطق الحضرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أكبر عدد سكاني، حيث بلغت نسبة السكان الفلسطينيين في المناطق الحضرية 73.8% من عدد السكان الكلي في منتصف عام 2011، أما في المناطق الريفية فتبلغ نسبة السكان 16.9% من عدد السكان الكلي، وفي المخيمات تبلغ النسبة 9.3% من العدد الكلي للسكان. من الواضح أن معدل التحضر في الأراضي الفلسطينية المحتلة في السنوات الماضية ارتع بشكل ملحوظ. إن هذا الارتفاع هو مؤشر للهجرة الريفية الحضرية أو للاضطرابات الجيوسياسية في الضفة الغربية

ويتعرض المواطنون الفلسطينيون لانتهاكات مستمرة وممهنجة لحقوقهم الأساسية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة سكان منطقة "ج". وتقوم قوات الاحتلال بسلب حقوق المواطن الفلسطيني المدنية، إذ تفرض العديد من القيود والعقبات التي تحول دون توفير احتياجاته وسبل العيش الكريم له.

الواقع التعليمي

تظهر الإحصاءات المتوفرة للعام 2010 أن 74.3% من مجموع المدارس في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي مدارس حكومية، و12.65% هي مدارس أونروا، و13.1% هي مدارس خاصة. كما تظهر الإحصاءات المتوفرة لعام 2010 أن حوالي 44.7% من الشباب (15 - 29 سنة) ملتحقون بالتعليم بواقع 85.6% في الفئة العمرية (15 - 17 سنة)، و 50,4 % للفئة العمرية (18 - 22 سنة) و11% في الفئة العمرية (23 - 29 سنة). وتشير البيانات إلى أن 0.8% من الشباب (15 - 29 سنة) أميون.

لقد واجه التعليم الفلسطيني أقسى الظروف والصعوبات والعقبات من الاحتلال الاسرائيلي منذ بداية الإنتفاضة الثانية في العام 2000 وحتى الآن، حيث ازدادت الضغوط التي يتعرض لها قطاع التعليم الفلسطيني كغيره من القطاعات الحيوية في فلسطين من آثار العدوان الإسرائيلي المستمر والمتكرر، خاصة أنه يمس بحياة الأطفال الفلسطينيين، وأرواحهم ومستقبلهم ومدارسهم، فقتل واعتقل وجرح المئات منهم، وهدمت المدارس وحول بعضها إلى ثكنات عسكرية، وأغلقت العديد من الجامعات. وبالإضافة إلى ذلك، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ببناء جدار الفصل العنصري الذي زاد من المآساة وحال دون وصول المعلمين والطلاب إلى مدارسهم بسلام.

الواقع الصحي

تقدم الرعاية الصحية الأولية بشكل أساسي بواسطة مختلف مقدمي الخدمات الصحية من وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين والقطاع الخاص. تقدم الخدمات الصحية للمواطنين في مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات.في السنوات الأخيرة، لقد اتسعت شبكة مراكز الرعاية المنتشرة في مختلف أنحاء الوطن لتبلغ 706 مركزًا في العام 2010 ، ويبلغ عدد المستشفيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة 76.

إن الظروف الصحية العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتأثر بشدة من جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. حيث تتأثر الخدمات الصحية بشكل رئيسي من خلال الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين مثل؛ الأضرار الناجمة من حظر التجول، وتدمير البنية التحتية والاغلاقات والاعتداءات ضد العاملين في المجال الصحي، والهجوم على المستشفيات والمراكز الصحية. إن عدد الوفيات والإصابات الفلسطينية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي يعتبر مأساة حقيقية ورهيبة. فمنذ بداية الانتفاضة الثانية (أيلول 2000) إلى نهاية كانون أول 2009، استشهد 7,198 فلسطينياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2010) ، وأصيب نحو 35,099 حتى نهاية كانون أول 2008 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009). هذا وبالإضافة إلى جدار الفصل العنصري الذي شكل عبئاً ثقيلاً على الحالة الصحية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. حيث أفادت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسيلم" أنه ما بين تشرين أول 2000 وأيلول 2008 بلغ عدد الوفيات الناجمة بسبب التأخير في عبور الحواجز العسكرية والبوابات الإسرائيلية 66 حالة (بتسيلم ، 2008).

المشهد الطبيعي

تمتاز الأراضي الفلسطينية بتنوع المشاهد التي تشكلت عبر التاريخ من قبل الحضارات المختلفة التي سكنتها. فقد عملت الحضارات المتعاقبة على تطوير استخدامات الأراضي المختلفة التي رسمت المشهد الجمالي الفلسطيني، الطبيعي والحضري مع تركيبة فريدة من نوعها. هذا التنوع أنتج تراث ثقافي وطبيعي غني للفلسطينيين، والذي لا بدّ من أن يتم الحفاظ عليه وصيانته لاستدامة الهوية الفلسطينية.

يتألف المشهد الجمالي في الضفة الغربية من تسعة مكونات رئيسة طبيعية وحضرية. تشمل المكونات الطبيعية الأراضي الزراعية (37.98%) والمراعي (13.23%) والأعشاب والشجيرات (4.94%) والغابات (1.3%). وتشمل كذلك المناطق الصناعية والتجارية والعمرانية (6.24%) والمساحات المفتوحة من الأراضي (31.85%) وعدد قليل من المسطحات المائية (0.02%). هذه المكونات تتأثر وتتغير بوجود أخرى غريبة مفروضة على الأرض الفلسطينية كالمستوطنات والقواعد العسكرية الإسرائيلية (4.15%)، التي تعمل على تفكيك اتصال المشهد الفلسطيني وتشويه هويته. هذا بالإضافة إلى جدار الفصل العنصري الذي من المفروض أن يصل طوله إلى 774 كم عند اكتمال بنائه مما سيفكك ويجزأ المشهد العام ويشكل عازل، مؤثرًا سلبيًا على عمل النظام البيئي والاجتماعي والاقتصادي. ما بين 2006 و2010 شهدت أراضي الضفة الغربية تغير بنسبة 20% في تركيبة وتكوينة المشهد العام، مما يعني أن بعض استعمالات الأراضي قد تغيرت في مناطق معينة مؤدية إلى انكماش أو ازدياد في مساحتها، وبالتالي التأثير على الوظائف والخدمات البيئية للمشهد الفلسطيني. ما يقارب 10% من هذه التغيرات أدت إلى انحلال التربة وتدهورها، والتي منها 2% تعد تغيرات غير مسترجعة، أي أنه لا يمكن إعادة غطاء الأرض لما كان عليه. ومن الجدير ذكره أن معظم التدهور حاصل في الأراضي الزراعية، إذ قلت مساحة الأراضي الزراعية بنسبة 9% ما بين 2006 و2010.

بشكل عام يقع المشهد الفلسطيني في الضفة الغربية تحت ضغوط داخلية ناجمة عن عدم الإدارة السليمة للأرض كقطع الغابات و التوسع العمراني العشوائي والرعي الجائر، وعدم وجود قوانين وتشريعات لحماية المشهد وتنظيم إدارته وتخطيطه. كما يقع تحت ضغوط خارجية

ناتجة عن سيطرة قوات الاحتلال على أجزاء من الأراضي ومنع وصول الفلسطينيين إليها، بالإضافة إلى التوسع الاستيطاني الغير قانوني والتلوث الناجم عنه. هذه الضغوطات تعيق من عملية تطور المشهد لتوفير البيئة السليمة لتنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة. إن فلسطين في الوقت الراهن تواجه أزمة فعلية في مجال تنمية المشهد الطبيعي والحضري واستدامته، فالتغير الحاصل على الأرض يؤدي إلى تدهور العناصر الطبيعية والثقافية للمشهد الفلسطيني، وبالتالي فقدان تميزه وهويته. لذلك لا بد من تمكين التدخل البيئي لإدارة أكثر استدامة للمشهد من خلال التوصل لفهم مشترك لمفهوم المشهد الفلسطيني، وتعريف عناصره الرئيسة وخصوصياتها، ووضع تشريعات وقوانين وطنية خاصة وذات صلة لإدارة وحماية المشهد الطبيعي والحضري الفلسطيني لضمان فعالية واستمرارية وظائفه البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

واقع التنوع الحيوي النباتي

تعتبر الأراضي الفلسطينية المحتلة مصدراً فريداً بمكنوزها الحيوي، وقد أسهمت عوامل كثيرة في تنوع الحياة النباتية وغناها، فمن أهم هذه العوامل موقعها المميز حيث أنها تتمتع ببيئات وأقاليم متنوعة، فمنها الصحراوية، الجبلية، السهلية، والساحلية. فتواجد النظم البيئية المختلفة، تباين التضاريس، تداخل المناخات الداخلية وتنوعها، وتواجد معظم تركيبات وأنواع التربة؛ أدى إلى وجود هذا التنوع الفريد، ومكن العديد من النباتات من التوطن في فلسطين وساعد في تشكل المصادر الطبيعية والموروثات الجينية وتعددها

وعلى الرغم من صغر حجمها إلا أن الأراضي الفلسطينية المحتلة تضم نحو 3٪ من التنوع الحيوي العالمي وتحتوي على كثافة عالية من الأنواع النباتية وعدد كبير من الأنواع المتوطنة تصل إلى 5٪ (120 نوع) من إجمالي عدد النباتات التي تنمو في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما تعتبر الأراضي الفلسطينية واحدة من 25 منطقة تعرف حاليا ببؤرة ساخنة للتنوع الحيوي العالمي. فوفقا لدراسة حديثة قام بها الفريق المختص بالتنوع الحيوي في معهد الأبحاث التطبيقية –القدس (أريج) عام 2008، وجد أن الضفة الغربية وقطاع غزة تحتويان على 2,076 نوع من الأنواع النباتية المتوطنة، حيث أن 1,959 نوع نباتي موزعة على 115 عائلة تنمو في الضفة الغربية و 1,290 نوع نباتي موزعة على 105عائلة تنمو في قطاع غزة، منها 117 نوعا تنمو فقط في قطاع غزة.

ومع ذلك، فإن الموارد الوراثية النباتية للأراضي الفلسطينية المحتلة في تراجع مستمر وقد أصبحت نادرة أكثر فأكثر وفي بعض الأحيان مهددة بالانقراض. حيث أن معدل تدهور الطبيعة في الأراضي الفلسطينية أعلى بكثير في الوقت الحاضر مع ظهور التحديات الجديدة التي تواجه التنوع الحيوي، ومنها: التوسع العمراني غير المخطط؛ الرعي الجائر، إزالة الغابات والأنشطة الحرجية غير المخططة؛ التصحر والجفاف، والتلوث البيئي الناتج عن الإدارة غير السليمة بيئيا للنفايات الصلبة والمياه العادمة، بالإضافة إلى الوضع السياسي القائم بما في ذلك تقسيم ومصادرة الأراضي، اقتلاع الأشجار، بناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري الذي تسبب بتجزئة الموائل ومواطن هذه الأنواع. ومن 2,076 نوع من أنواع النباتات التي تم إحصائها والتي تنمو في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تم تسجيل 636 نوعا من الأنواع المهددة بالانقراض، منها 90 نوع من الأنواع النادرة جدا. كما بينت نتائج الدراسة التي قام بها معهد أريج أن 370 نوع من النباتات أصبحت نادرة أو نادرة جدا في الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات الثلاثين الماضية.

إن استمرار الضغوطات على الغطاء النباتي الفلسطيني سيضعف حتما من حقوق الأجيال القادمة ما لم يتم تنفيذ تدابير الاستخدام المستدام للتنوع الحيوي النباتي. كما انه من الضروري رفع مستوى الوعي الفلسطيني حول التفاعل بين النظم البشرية والطبيعية، بالإضافة إلى وضع نهج للرصد والتنبؤ بالآثار البشرية على النظم البيئية، والتعاون والتنسيق على جميع الأصعدة لمواجهة المخاطر الناجمة عن التغي v المناخي الحالي، والتي سيكون لها تأثيرات معكوسة على العالم أجمع خاصة بالمناطق المعرضة أكثر للإنبعاثات والغنية في الموارد الطبيعية.

واقع قطاع الزراعة

يوجد في الأراضي الفلسطينية 111,310 حيازة زراعية، وتقع 81.7% من الحيازات في الضفة الغربية و 18.3% منها في قطاع غزة. كما يصل عدد الحيازات النباتية إلى 79,175 حيازة (71.1%) من مجمل الحيازات الكلية. وبين المسح الأخير للأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية والذي قامت به وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مجمل مساحة الأراضي الزراعية وصل في عام 2010 إلى 1,207,061 دونما (91.6% في الضفة و8.4% في قطاع غزة). وبالمقارنة مع إحصائيات 2008 نجد أن المساحة الزراعية كانت تقدر بحوالي 1,854,000 دونما (منها 1,694,554 دونما في الضفة الغربية)، كما أن التحليل العدي للصور الجوية للعام 2010 الذي أجراه معهد الأبحاث التطبيقية – أريج بين أن مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية لوحدها تصل إلى 2,150,800 دونما. وهذا التباين بين المسح الأخير والنتائج الأخرى بسبب أن المسح الأخير بني على حساب الأراضي الزراعية الفاعلية (ذات المساحة الأكثر من دونم للزراعات المطرية وأكثر من نصف دونم للزراعات المروية)، وبهذا نجد أن معظم الأراضي الزراعية هي ملكيات مفتتة وأن الزراعة الأسرية هي التي تغلب على طابع الزراعة الفلسطينية، حيث أن 94.6% من عمالة الأفراد في القطاع الزراعي هي عمالة أسرية وغير مدفوعة الأجر وفقط 5.4% هي عمالة زراعية دائمة بأجر. وبناء على ما سبق نجد محدودية مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي والتي لأصبحت لا تتعدى 5.5% لعدم حساب مساهمة الزراعات الغير ربحية أو ذات العمالة الغير مدفوعة الأجر.

من أهم المعيقات التي تواجه القطاع الزراعي هو النشاطات الاحتلالية، حيث تم اقتلاع أو تجريف ما مجموعه 2.5 مليون شجرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والتي تصل قيمتها التقديرية إلى 55.3 مليون دولار أمريكي. إضافة إلى مصادرة الأراضي، وإغلاق المناطق وعدم السماح للمزارعين للوصول إلى أراضيهم أو نقل منتجاتهم سواء من أراضيهم أو عبر المناطق الفلسطينية أو لتصديرها للخارج أو حتى للسوق الإسرائيلية، أضف إلى ذلك سيطرة سلطات الاحتلال على 82% من المصادر المائية الجوفية في الضفة الغربية، وعزل 184,899 دونما من الأراضي الزراعية الخصبة خلف جدار الفصل والضم العنصري، وتحديد مساحة صيد الأسماك في قطاع غزة، إضافة إلى إغلاق قطاع غزة وعزله عن العالم وتدمير الزراعات الربحية المتواجدة فيه، حيث وصلت الخسارة السنوية لهذا القطاع الهام والحساس إلى ما يقدر بحوالي 180 مليون. ومن المشاكل والمعيقات الأخرى محدودية التمويل الممنوح للقطاع الزراعي ولوزارة الزراعة والذي لم يتعدى في أحسن أوضاعه 1% من مجمل الدعم الدولي و 7% من ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن أجل الارتقاء بهذا القطاع الفاعل والمهم اقتصاديا، واجتماعيا، ودينيا، وتاريخيا، وسياسيا، ينبغي اتخاذ العديد من الإجراءات العملية لإحداث التغيير وخلق قطاع زراعي متطور ومستدام. فعلى مستوى التخطيط: ينبغي للمؤسسات الحكومية الفلسطينية منح مزيدا من الاهتمام والدعم للقطاع الزراعي من خلال عدم الاكتفاء بتحديد الاحتياجات وتطوير إستراتيجيات وأطر عمل جيدة، بل وضع إستراتيجيات عملية لدعم تنمية القطاع مع الالتزام الحقيقي. وبسبب القيود المستمرة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على هذا القطاع والمزارعين يجب على الحكومة أن تعطي الأولوية لحمايته. وهناك حاجة إلى زيادة الميزانية المخصصة لهذا القطاع وتشكيل صندوق وطني خاص للتعويض المالي ضد الأزمات الطبيعية والصدمات الاقتصادية، إضافة إلى حماية صغار المزارعين ومنتجاتهم ودعم زراعاتهم الأسرية، وتمكين المرأة الريفية، وتشجيع البحوث الزراعية وتبني التقنيات الممكنة، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية ونظام المعلومات الزراعية، وتطوير رزنامة الإنتاج الزراعي، وإعادة دراسة وتقييم الاتفاقيات الزراعية التي وقعت واستبدالها بأخرى أكثر جدوى. على الصعيد الوطني، يجب توفير البنية التحتية الزراعية المناسبة، وتشجيع الاستخدام الأمثل للمصادر المائية الزراعية، والمساعدة في توفير مدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة بعيدا عن سيطرة الاحتلال، وإقامة الصناعات الزراعية الداعمة، وحماية المنتجات الزراعية الفلسطينية والموارد الوراثية الزراعية. أما على مستوى التسويق: لابد من زيادة القيمة التنافسية والتسويقية للمنتجات الزراعية الفلسطينية محليا وخارجيا، والسيطرة

على دخول السلع الزراعية الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية وخاصة تلك التي يتم إنتاجها فلسطينيا. أخيرا، ينبغي تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية وتفعيلها لتجنب الازدواجية وتعظيم فائدة المزارع بشكل خاص والقطاع الزراعي بشكل عام.

واقع الأمن الغذائي

إن تدهور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية له طبيعة خاصة تميزه عن معظم مناطق العالم، حيث أنه لم يتولد عن نقصٍ في وفرة الغذاء ولكنه ناتج عن القيود المفروضة على الحراك الاقتصادي بما في ذلك القيود على حركة البضائع والمنتجات الزراعية الفلسطينية وعلى حركة الأشخاص للعمل بين القرى والبلدات والمدن وإحراز دخل يمكن مبادلته بالغذاء. كما أن الأراضي الزراعية المنتجة تأثرت إلى حد كبير بإجراءات الإغلاق والعزل عن الأسواق في المراكز الرئيسة وخاصة بسبب مصادرة الأراضي وإقامة جدار الفصل العنصري الذي عزل العديد من الأراضي الزراعية الفلسطينية خارج الجدار مما أثر على الواقع الاقتصادي للعديد من الأسر المعتمدة في دخلها وغذائها على الإنتاج الزراعي.

لقد تدهور واقع الأمن الغذائي في أواسط الأسر الفلسطينية إلى درجة مقلقة، فلقد سببت الأوضاع السياسية والاجتماعية-الاقتصادية في زيادة معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية حيث وصلت النسبة إلى 26% (PCBS, 2011c)، وكذلك زيادة نسبة انعدام الأمن الغذائي ليؤثر في 33% من الشعب الفلسطيني عام 2010 (WFP/FAO/PCBS, 2011)، كما ويتأثر قطاع غزة وبشكل كبير من انعدام الأمن الغذائي، حيث وصلت إلى 52% في حين أنها 22% في الضفة الغربية. وأدى الاجتياح الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة وما خلفته من دمار للبنية التحتية وللمرافق الاقتصادية واستمرار الحصار إلى مزيد من التدهور في حال الأمن الغذائي في غزة. وكما وجدت أعلى معدلات لانعدام الأمن الغذائي في تجمعات البدو تليها مناطق العزل ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، حيث وصلت النسب إلى 55% و40% و 27% على التوالي.

ومن الواضح أن الأمن الغذائي لم يتحسن في الفترة بين عامي 2009 و2010 على الرغم من أن قطاع الأمن الغذائي قد دعم بمبلغ 206 مليون دولار في عام 2011، أي بزيادة مقدارها 23.3% عن عام 2008 (عملية النداء الموحد، 2011) ؛ فيعزى الأمر إلى انعكس الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية منذ منتصف عام 2008 على أسعار الأغذية في الأراضي الفلسطينية؛ فعلى سبيل المثال ارتفع معدل سعر القمح بنسبة 53% و40% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي في عام 2011 مقارنة مع عام 2005. كما وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية بنسبة 28% منذ عام 2007 حتى عام 2011 (سنة الأساس 2004) (جهاز الإحصاء المركزي، 2010a). كما وأظهرت نتائج مسح الإنفاق والاستهلاك التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2011، أن الغذاء يشكل نسبة 39% من الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية. أما نسبة الإنفاق على الغذاء مقارنة بالإنفاق الكلي في الأراضي الفلسطينية تبلغ 54.5%، وتتوزع هذه النسبة بين 48% في الضفة الغربية و61% في قطاع غزة. أما القدرة الشرائية فتناقصت بنسبة 10% من حزيران 2010 حتى حزيران 2011.

وعليه هناك العديد من التحديات التي يفرضها الوضع السياسي-الاجتماعي الراهن ومن المرجح أن هذا الوضع لن يتغير إلا بمعالجة الأسباب الجذرية المتعلقة بالوضع السياسي-الاجتماعي لانعدام الأمن الغذائي الفلسطيني. تجدر الإشارة إلى أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الأمن الغذائي ضمن الإطار الأوسع الذي يخلق مجالا للتأييد (مثل الحق في الغذاء) والعمل على المدى الطويل لتحقيق الأمن الغذائي للفلسطينيين. من ثم، هناك أهداف واستراتيجيات محددة تحتاج إلى تطوير وتفعيل وتنسيق بين الجهات الفاعلة ذات الصلة على المستويين المحلي والدولي.

واقع قطاع المياه

شرعت إسرائيل بعد عام 1967 على إحكام وتوسيع سيطرتها على المصادر المائية الفلسطينية وذلك من خلال احتلالها لقطاع غزة والضفة الغربية. فلقد فرضت إسرائيل قيودا على استخدام المياه من قبل الفلسطينيين وأعلنت الأراضي المحاذية لنهر الأردن مناطق عسكرية مغلقة وبالتالي حرمت الفلسطينيين من حقهم الشرعي في استغلال مياه هذا النهر. حاليا تقوم إسرائيل تقوم باستنزاف ما يزيد عن 89% من كمية المياه المتجددة سنويا في الأحواض الجوفية في الضفة الغربية تاركة ما يقل عن 11% ليتم استخدامه من قبل الجانب الفلسطيني.

ونتيجة لاستنزاف إسرائيل للأحواض الجوفية والقيود المفروضة على حفر الآبار وتأهيلها تقلصت كمية المياه المستخرجة من قبل الفلسطينيين خلال العشرة سنوات الماضية إلى اقل من الكمية التي نصت عليها اتفاقية أوسلو. حيث كان الفلسطينيون يستخرجون 138 مليون متر مكعب من المياه في الأحواض الجوفية للضفة الغربية في عام 1999 غير أن هذه الكمية انخفضت لتصل إلى اقل من 93 مليون متر مكعب في عام 2009. أما بالنسبة للحوض الساحلي فلقد قدرت كمية الاستخراج في عام 2010 ب 170 مليون متر مكعب وهو يفوق كمية الاستخراج الآمن للحوض بأكثر من ثلاثة أضعاف. ويعاني الحوض الساحلي من تدهور نوعية المياه، حيث أن 90 – 95% من كمية المياه فيه تعتبر غير صالحة لاستخدام الآدمي مما يشكل خطورة كبيرة عل ى سكان القطاع. أما بالنسبة لكمية المياه المزودة للسكان الفلسطينيين ففي عام 2008 بلغ معدل التزود اليومي 110 لتر/فرد في الضفة الغربية في حين بلغ معدل الاستهلاك اليومي 73 لتر/اليوم (سلطة المياه الفلسطينية، 2009b). أما في قطاع غزة فلقد بلغ معدل التزود اليومي في عام 2009 175لتر/فرد في حين بلغ معدل الاستهلاك اليومي 98 لتر/الفرد (سلطة المياه الفلسطينية، 2010a). وتوضح الأرقام إن كمية الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية والبالغ 100لتر/فرد/اليوم. ويبدو التوزيع غير العادل للمياه واضحا عند مقارنة الأرقام السابقة بما يستهلكه سكان المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الضفة الغربية حيث يستهلك المستوطن الإسرائيلي ما يقارب ال 350 لتر/اليوم في حين يعاني الفلسطينيون في التجمعات المجاورة من أزمة حقيقية للمياه حيث لا يتجاوز معدل التزود في بعض التجمعات 20 لتر/اليوم.

ويعد وجود الاحتلال الإسرائيلي التحدي الأكبر الذي يعيق تنمية قطاع المياه الفلسطيني، فإضافة إلى السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية، تحول العديد من السياسات الإسرائيلية كالاغلاقات والجدار الفاصل ومعيقات الحركة إضافة إلى عمليات هدم المنشئات المائية دون إمكانية تطوير قطاع المياه. كما ويعطي مجلس المياه المشترك الاحتلال السيطرة الكاملة على مشاريع المياه ويعيق من عملية تنفيذها. أما من الناحية الفلسطينية فان الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع المياه بحاجة إلى عملية مراجعة من أجل فصل السلطات والمهام بين الجهات المعنية في قطاع المياه. ولا بد من تفعيل دور المجلس المياه المشترك، فغياب دوره أدى إلى ضعف الرقابة على سلطة المياه الفلسطينية وبالتالي قلة الشفافية في أدائها وغياب النزاهة في عملية إدارة قطاع المياه.

واقع إدارة المياه العادمة

يعتبر قطاع إدارة مياه الصرف الصحي من القطاعات المهملة خلال فترة الإدارة الإسرائيلية وحتى الآن، حيث تقتصر الممارسات الحالية مياه الصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة فقط على جمع المياه العادمة الناتجة وذلك عن طريق شبكات الصرف الصحي والحفر الامتصاصية. كما تقتصر معالجة المياه العادمة على عدد قليل من التجمعات الفلسطينية. تصل نسبة السكان المتصلين بشبكة الصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2009 إلى 52.1%. وتقدر كمية المياه العادمة المنتجة من سكان الضفة الغربية

للعام 2010 بـ 49.3 مليون متر مكعب. فقط ما نسبته 6.33% من كمية المياه العادمة الناتجة في الضفة الغربية يتم معالجتها، أما النسبة المتبقية والتي تبلغ 93.7% يتم التخلص منها عن طريق إلقائها دون أي معالجة في المناطق المفتوحة، بما في ذلك الأودية والأراضي الزراعية وبدون أي مراعاة للبيئة. حيث يوجد في الضفة الغربية 5 محطات مركزية و13 محطة متوسطة الحجم و180 محطة صغيرة لمعالجة المياه العادمة. أما في قطاع غزة، فيوجد 4 محطات مركزية لمعالجة المياه العادمة.

إن إدارة قطاع الصرف الصحي كانت ومازالت منتهكة من قبل الإسرائيليين حتى خلال المراحل المختلفة لعملية السلام حيث أخلوا بالأمور التي تم الاتفاق عليها ضمن معاهدات السلام لحماية البيئية واستخدام المصادر الطبيعية بشكل مستدام. حيث تعمل إسرائيل على تعليق وإعاقة تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى تدفق المياه العادمة الناتجة عن المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعية على الأراضي الفلسطينية والتي تعمل على تدمير الأراضي الزراعية وتلويث المياه الجوفية ومياه الينابيع.

واقع إدارة النفايات الصلبة

تعتبر إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها من أهم القضايا لما لها من أهمية على صحة الإنسان والبيئة في آن واحد, ففي الدول المتقدمة عملت الحكومات على سن التشريعات والقوانين التي تحدد الطرق المثلى لإدارة هذه النفايات. كذلك فان العديد من الدول قد أولت هذا الجانب عناية خاصة في إطار توفير حياة وبيئة صحية للإنسان على اعتبار أن هذا يندرج ضمن الحقوق المشروعة للمواطن. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن هذا الموضوع كان مهمشا طوال سنوات الاحتلال ولم تنفذ أية مشاريع لتطوير هذه الخدمة, وقد بقي الوضع كذلك حتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية والتي عملت بالتعاون مع العديد من الجهات المانحة على تطوير هذا القطاع من خلال سن التشريعات وتنفيذ العديد من المشاريع. كذلك فقد عملت السلطة على وضع خطة إستراتيجية لإدارة النفايات الصلبة للأعوام (2010-2014). لكن و بالرغم من هذه الجهود فان هذا القطاع ما زال بحاجة إلى العديد من المشاريع و تخصيص الموازنات اللازمة بحيث يتم تطبيق الوسائل الحديثة في إدارة وإعادة تدوير هذه النفايات.

تقدر كمية النفايات الصلبة المنتجة في الأراضي الفلسطينية عام 2010 بحوالي 1.37 مليون طن وان معدل إنتاج الفرد يقدر بحوالي 0.91 كغم/يوم، وتمثل المخالفات العضوية الجزء الأكبر من النفايات المنتجة (حوالي60%). إن خدمة جمع النفايات الصلبة والتي تتولاها الهيئات المحلية تغطي حوالي 85% في الضفة الغربية و 100% في قطاع غزة, غير أن عدد مرات جمع النفايات يعتبر غير كاف في بعض الهيئات لان هذه الخدمة تتم مرة أو مرتين في الأسبوع الأمر الذي يعمل على تراكم النفايات وانتشار الروائح الكريهة و الحشرات. تعتبر عملية التخلص من النفايات في مكبات عشوائية وغير صحية ومن ثم حرقها هي الأكثر انتشارا في الأراضي الفلسطينية , حيث تنتشر المكبات العشوائية في الضفة الغربية بشكل كبير حيث لا تكاد تكون هناك قرية أو مدينة تخلو من وجود مكان لتجميع النفايات الصلبة, إلا أن اختيار هذه الأماكن يتم بصورة عشوائية وبدون الأخذ بعين الاعتبار النواحي البيئية. حيث تعد المكبات الموجودة حاليا مكرهة صحية حيث أن الحشرات بجميع أنواعها والروائح والغازات السامة والحرائق والدخان الأسود المنبعث من هذه الأماكن كلها تؤثر سلبًا على صحة البيئة والإنسان. إضافة إلى ذلك فإن عصارة هذه النفايات والتي تحتوي على كمية عالية من المواد العضوية والمعادن الخطرة كالزئبق والكاديوم والرصاص تجد طريقها إلى المياه الجوفية فتقوم بتلويثها

في محاولة للحد من ظاهرة المكبات العشوائية, فقد عملت السلطة الفلسطينية ومن خلال الجهات المعنية على إنشاء بعض المكبات الصحية كزهرة الفنجان في محافظة جنين. كذلك هنالك مشروعان مماثلان لتغطية مناطق الجنوب و الوسط (مكب المينيا لمحافظتي الخليل و بيت

لحم، مكب رامون لمحافظة رام الله والبيرة). حيث أن مكب المينيا قيد الإنشاء في حين مكب رامون بانتظار الحصول على التراخيص اللازمة من قبل الجهات الإسرائيلية التي تشكل دائما العائق الأكبر في وجه تطوير والنهوض في قطاع النفايات الصلبة.

قطاع الطاقة

يعتبر قطاع الطاقة من أهم المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة، حيث يندرج ضمن قطاعات البنية التحتية التي لا يمكن لأي دولة من الدول الاستغناء عنها. ولكن قطاع الطاقة في فلسطين عانى من الإهمال والتهميش طوال سنوات الاحتلال الإسرائيلي. إن إنتاج الطاقة في الأراضي الفلسطينية منخفض جدا، ففي عام 2009 بلغت كمية الطاقة المنتجة 8,432.33 تيراجول. تعتمد الأراضي الفلسطينية بشكل كبير على الدول الأخرى لاستيراد احتياجاتها من الطاقة، حيث أنها تستورد معظم احتياجاتها من الطاقة الأولية من إسرائيل، ففي عام 2009 بلغت كمية الطاقة المستوردة 44,274.92 تيراجول. ومن جهة أخرى، إن استغلال الطاقة المتجددة لم يصل إلى المستوى المطلوب حتى الآن، حيث ساهم إنتاج الطاقة المتجددة في عام 2009 بنسبة 16% من الاحتياجات الكلية للطاقة. وتشكل الطاقة الكهربائية 30.8 % من إجمالي الطاقة المستهلكة محلياً، ويتم توفيرها من الشركة القطرية الإسرائيلية ومن محطة توليد كهرباء غزة ومن مصر والأردن. ويعتبر القطاع المنزلي المستهلك الرئيسي للطاقة وذلك بنسبة 56% من إجمالي الاستهلاك، في حين يحتل قطاع النقل المركز الثاني.

نظراً للاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته المستمرة في تدمير البنية التحتية الفلسطينية، فإن قطاع الطاقة ما زال في طور النمو. يتّبع الاحتلال الإسرائيلي العديد من السياسيات لتقويض تطور قطاع الطاقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكمثال على هذه السياسات: تأخير تراخيص لإنشاء نقاط ربط مع الشركة القطرية الإسرائيلية، ورفض إنشاء شبكات الكهرباء في المناطق (ج)، وارتفاع أسعار الكهرباء للفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطاقة الكهربائية المقدمة من خلال الشركة القطرية الإسرائيلية إلى المناطق الفلسطينية لا تلبي الحد الأدنى من احتياجات المواطن .إن التمتع بحياة طبيعية بما في ذلك ضرورة إشباع الحاجات اليومية تعتبر حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني.

التغير المناخي

لقد بات أثر التغير المناخي الذي يحصل في منطقة شرق حوض البحر الأبيض المتوسط واضحا ، وتعتبر فلسطين من المناطق الطبيعية التي تأثرت بشكل مباشر بهذا التغير. ولقد انعكس هذا التغير خلال السنوات الأخيرة بارتفاع درجات الحرارة و بانخفاض معدل الأمطار. بحسب دائرة الأرصاد الجوية الفلسطينية و المركز الفلسطيني للإحصاء المركزي كانت الزيادة في درجات الحرارة خلال القرن 20 واضحة؛ حيث أصبحت موجات الحرارة في عام 2010 أطول وأكثر كثافة ولقد كان العام الأكثر دفئا في السنوات الـ 125 الماضية، وبالفعل لوحظ إن هناك زيادة كبيرة في درجات الحرارة السنوية الشهرية في السنوات الأربع الماضية في الضفة الغربية، حيث كان معدل الحرارة السنوية الشهرية في عام 2007 هي 19.9 درجة مئوية وفي عام 2010 كان 22.0 درجة مئوية وهو ما يعني زيادة 2.1 درجة مئوية. أما على صعيد انخفاض معدلات الأمطار فبحسب تقرير وزارة الزراعة الفلسطينية نجد أن كمية الأمطار للموسم السابق 2011/2010 قد انخفضت بشكل عام حيث بلغت في الضفة الغربية 395 ملم والتي تشكل حوالي 73% من المعدل السنوي العام للضفة الغربية. بينما في قطاع غزة فان كمية الأمطار لنفس الموسم بلغت 236 ملم والتي تشكل حوالي 66% فقط من المعدل السنوي العام لقطاع غزة. كما أن هناك نقصان في عدد الأيام الماطرة حيث بلغ عدد الأيام الماطرة في الضفة الغربية للموسم المطري 2010/2009 31 يوم والتي شكلت 75% من معدل الأيام الماطرة.

بناء جدار الفصل العنصري، أدى إلى اقتلاع عشرات الآلاف من الأشجار في الضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك بين عامي 2000 و2011 تم اقتلاع أكثر من مليون ونصف شجرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. هذا سوف يكون له تأثير مدمر على

مناخ الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال تعطيل عملية حجز الكربون الطبيعية ، والذي يمتص ثاني أكسيد الكربون (CO_2) الموجود بالغلاف الجوي من النباتات والأشجار والمحاصيل عن طريق التمثيل الضوئي، ويتم تخزين الكربون في الكتلة الحيوية (جذوع الأشجار والفروع والأوراق والجذور والتربة).

الواقع الاقتصادي

قد أظهر الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاعاً ملحوظاً على مدى الأعوام 2007-2010، وبالتالي أدى إلى زيادة في الدخل القومي الإجمالي. حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5,728 مليون دولار أمريكي في عام 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010). بالإضافة إلى ذلك، أشارت نتائج مسح القوى العاملة إلى انخفاض نسبة المشاركة إلى 41.1% من إجمالي القوة البشرية (الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) في العام 2010 مقارنة مع 41.7% للعام 2007. أما نسبة العاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة في عام 2010 بلغت 23.7%.

إن الأراضي الفلسطينية المحتلة تعتمد اعتماداً كلياً على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث أن الاحتلال الإسرائيلي يستخدم مجموعة من القيود والسياسات التي تلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الفلسطيني، ومن بين هذه القيود: العدد الكبير من الحواجز ونقاط التفتيش في الضفة الغربية، وإغلاق كامل لقطاع غزة، وبناء جدار العزل العنصري حول الضفة الغربية، والفصل الشامل للقدس عن أراضي الضفة الغربية. وقد أدى ذلك إلى إحباط جهود التنمية الاقتصادية المستدامة، ورفع معدل البطالة وزيادة الاعتماد على إسرائيل والمانحين.

إن القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني ومنع الفلسطينيين من الوصول لأراضيهم واستغلال مواردهم الطبيعية وعزلهم عن الأسواق العالمية ، لا تعكس إلا التوجه الإسرائيلي الذي يهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية لمصالحها الاقتصادية. فقد قدرت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين لعام 2010 بحوالي 6.897 بليون دولار أمريكي. وتعتبر هذه الخسائر قياساً بالناتج المحلي الإجمالي بالجسيمة حيث تقدر بنسبة 93.3% من الناتج المحلي الإجمالي (أي ما يعادل حوالي 7.389 بليون دولار أمريكي). إن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي تشكل عبئا لا يقوى الاقتصاد الفلسطيني على مواجهته ويشكل عائقا على تطوير ونمو الاقتصاد بشكل مستدام في الأراضي المحتلة.

العراقيل أمام التخطيط التنموي الشامل في الأراضي الفلسطينية المحتلة

ويتبين لنا من خلال استعراض الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن مسار العملية التنموية يصطدم بعائقين رئيسيين، الأول وجود الاحتلال، والثاني ضعف البناء المؤسساتي الفلسطيني. فعلى الرغم من جدية السلطة الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية في معالجة معيقات التنمية والمتمثلة في خطة الإصلاح والتنمية(2008-2010) بالإضافة لخطة التنمية الوطنية (2011-2013) إقامة الدولة وبناء المستقبل، مازال غياب التكامل الجغرافي وغياب السيادة والسيطرة الفلسطينية الكاملة على الأراضي الفلسطينية المحتلة يعمل على إضعاف قدرة السلطة الوطنية على تحقيق الأهداف الوطنية وخلق المناخ المناسب لتحقيق تنمية مستدامة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تتطلب حماية البيئة وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية. حيث تعتبر الأراضي الفلسطينية المحتلة حالة فريدة، إن لم تكن الحالة الوحيدة في العالم، التي تتعرض فيها الأرض إلى مخططين متناقضين لاستغلال مواردها الطبيعية لخدمة تجمعين سكانيين أحداهما أصلي وصاحب أرض والثاني دخيل يملك القوة والإمكانيات. وعليه فإن الأراضي الفلسطينية المحتلة تعتبر نموذجاً للعلاقة العضوية بين التدهور البيئي والاحتلال الإسرائيلي، ويوضح الشكل التالي هذه العلاقة

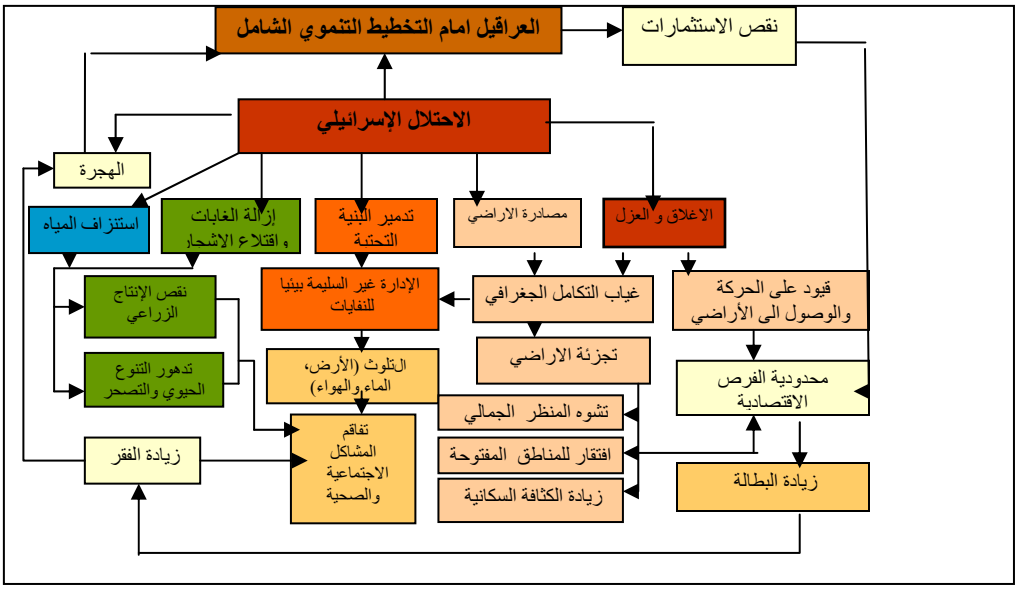

العلاقة العضوية بين التدهور البيئي والاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وتتلخص أهم العراقيل أمام التخطيط التنموي الشامل في الأراضي الفلسطينية بما يلي:

1. غياب السيادة والسيطرة الفلسطينية الكاملة على الأراضي الفلسطينية والمعابر والموارد الطبيعية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته.
2. وجود مخططين متناقضين لاستغلال الموارد الفلسطينية الطبيعية لخدمة الفلسطينيين "أصحاب الأرض" والمستوطنين "الدخلاء".
3. غياب التكامل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية.
4. الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني
5. غياب الحكم الرشيد.
6. الزيادة السكانية ومعدلات النمو السكاني المرتفعة في الأراضي الفلسطينية.
7. ويمنع عدم اعتراف المجتمع الدولي بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة وتكامل جغرافي الفلسطينيين من الدخول في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وهذا بدوره يحد من قدرة المنطقة على التفاوض بما يخص حقوقها وواجباتها المتعلقة بالاتفاقات البيئية الدولية .

الطريق نحو فلسطين مستدامة

على الرغم من كون الطريق إلى التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ممهد مع التحديات والعقبات ، لا تزال هناك فرصة لتحقيق التنمية المستدامة. تلعب التدخلات دورا رئيسيا في تحقيق الاستدامة الفلسطينية. وفيما يلي قائمة بأهم هذه التدخلات:

- تأسيس هيئة وطنية من أجل التنمية المستدامة لتمكين عملية تكامل التطوير ضمن حقوق بيئية، اجتماعية وثقافية. تحتاج هذه الهيئة إلى إقحام الوزارات، والمؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص ذات العلاقة.
- سيادة بيئية كاملة: بدون سيطرة فلسطينية مستقلة وكاملة على الموارد الطبيعية لن تكون الأراضي الفلسطينية المحتلة قادرة على تنفيذ إدارة بيئية شاملة.
- التأكد من استخدام المصادر الطبيعية الفلسطينية بطريقة مستدامة، أي توفير احتياجات الأجيال الحالية بدون التعدي على حقوق الأجيال المستقبلية.
- اعتماد وتطوير أدوات الإدارة البيئية والتكنولوجيا الخضراء لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- الاعتماد وبشكل اكبر على الطاقة البديلة والمتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح واستخدام المصادر غير التقليدية كالمياه العادمة المعالجة والمياه المحلاة.
- توطين جدول اعمال القرن 21 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي.
- تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
- إعداد خطة شاملة لإدارة حركة المرور وبناء الطرق الدائرية لربط المناطق الحضرية بعضها ببعض.
- توضيح ادوار واولويات المؤسسات الحكومية من خلال مراجعة وتطوير الأطر والتشريعات القانونية والمبادئ التوجيهية، بالإضافة الى اتخاذ التدابير الفورية لمعالجة العديد من القضايا التي تهدد القدرة الفلسطينية على التنمية المستدامة من خلال تنسيق العمل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية وتشجيعه على الاستثمار بشكل اكبر في مجال البيئة.
- العمل على بناء اقتصاد فلسطيني مستقل ومقاوم، والعمل على معالجة مستويات الفقر العالية في الأراضي الفلسطينية.
- ترويج التكاليف الاقتصادية للأضرار البيئية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي للمجتمع الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار التوجه نحو تحميل تكاليف التلوث للملوثين.
- تعزيز الحكم الجيد والفعال لضمان الاستقرار السياسي والتخطيط الاقتصادي الفعال، وتوفير الأمن، إضافة إلى الإدارة البيئية السليمة.
- بناء قدرات المؤسسات الفلسطينية وتنمية الموارد البشرية لضمان ادارة سليمة للبيئة والتخطيط الفعال للتنمية المستدامة.
- تعزيز روح المواطنة ورفع مستوى الوعي حول الحقوق البيئية والتنمية المستدامة بين مختلف شرائح المجتمع.
- ضمان مشاركة جميع المواطنين والقطاعات المجتمعية، في جميع المستويات ذات العلاقة في قضايا التخطيط والادارة البيئية.
- رفع الوعي العام من أجل توسيع الأسس للآراء الثقافية والمسؤولية ليتم تطبيقها بواسطة الأشخاص، التجمعات والمجتمعات لأجل حماية وتطوير البيئة.
- تطبيق القوانين البيئية والعمل بمبدأ الملوث يدفع.
- تعزيز التعاون والتنسيق الدولي والإقليمي في مشاريع ومخططات التنمية المستدامة.

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)
صندوق بريد ٨٦٠ ، شارع الكركفة
بيت لحم، فلسطين
تلفون : ٩٧٢*-٢-٢٧٤١٨٨٩
فاكس : ٩٧٢*-٢-٢٧٧٦٩٦٦